



الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية

المرحلة الاولى / الصباحي-المسائي

المدخل إلى علم السياسة

المحاضرات التكميلية

اعداد

اساتذة المادة

أ.م.د. فائق محمد رزاق - م.م. نادية فرحان هواس

العام الدراسي

٢٠٢٣-٢٠٢٤

السلوك السياسي والعملية السياسية

المحاضرة السابعة عشر

مفهوم السلوك السياسي:

يمثل السلوك السياسي للمواطن انعكاس للقيم الإجتماعية التي يحملها الفرد والتي تؤثر على التنشئة السياسية التي يتلقاها طيلة حياته، إذ تنعكس هذه القيم على الجانب النفسي للإنسان وتؤثر على قراراته واختياراته السياسية، فكل فرد من افراد المجتمع، اياً كان موقعه الوظيفي او الإجتماعي. اهتمامات خاصة به يعبر عنها بأشكال مختلفة من السلوك يطلق عليه سلوك واعٍ او غير واعٍ، او سلوك مشروع وسلوك غير مشروع في قضايا إجتماعية أو إقتصادية او سياسية، والسلوك السياسي يتجلى بشكل خاص في سلوكه الانتخابي الذي يتميز بكونه قائم على أساس الطائفة أو القومية، والعجز عن قبول الآخر كما يبدو من انتماءات المواطنين للأحزاب السياسية، والذي يغلب عليه أيضاً طابع النفعية والتعصب، إذ ان السلوك السياسي هو حقل التطبيق العملي للثقافة السياسية.

تعريف السلوك السياسي:

ان تعبير السلوك السياسي هو تعبير شائع في الدراسات السياسية والإجتماعية غير ان شيوع المصطلح لايعني ان هناك اتفاق حول مدلوله الاصطلاحي فالسلوك السياسي كغيره من المفاهيم له تعاريف عدة منها:

السلوك السياسي: النشاط الذي يقوم به الافراد او الجماعات، الهدف منه استعمال اسلوب الاجبار

الشرعي، اي استعمال السلطة.

اما تعريف ديفيد ايستون للسلوك السياسي بانه: السلوك الذي يقوم على اساس استعمال السلطة

المشروعة، ويتصل بتنظيم الحياة في المجتمع الكلي.

ميدان السلوك السياسي:

ان ميدان السلوك السياسي هو الصراع والمساومات والنفوذ والتحالفات ووضع الاستراتيجيات

والاتفاقات التي تدور جميعها حول محور السلطة السياسية، سواء كان الهدف الوصول إلى السلطة او الهيمنة

عليها، او التأثير على قراراتها والتشارك في اقتسامها مع الاخرين.

هناك نوعان للسلوك السياسي هما:

➤ السلوك السياسي الذي تمارسه القوى صاحبة السلطة في المجتمع، والتي تحدد على اساسه القيم

والقوانين التي تضمن ممارسة السلطة على مستوى المجتمع الكلي، ويسمى بالنسق السياسي

المجتمعي.

➤ السلوك السياسي الذي تمارسه القوى الاخرى في المجتمع مثل: الاحزاب السياسية والقوى الفاعلة

الاخرى كجماعات الضغط والبيروقراطيين والقوات المسلحة والرأي العام، وجميعها تقع خارج مراكز

السلطة الرسمية، ويسمى بالنسق الهامشي، لانه يمارس دور غير مباشر.

غير ان هناك تفاعل مباشر ومستمر بين السلوك السياسي المجتمعي والهامشي، وهو الذي يوجه

العملية السياسية الكبرى في المجتمع.

العوامل المؤثرة في السلوك السياسي:

١- الاتجاهات النفسية:

تتكون اتجاهات العامة للأفراد نتيجة علاقاتهم وتفاعلاتهم مع العالم من حولهم، عن طريق التعبير عن مواقفهم فيما يختص بقضايا متنوعة في مناسبات مختلفة كالتعصب - التحيز - السلطة وغيرها، سواء بالقبول والرفض، فاثبتت الدراسات التي أجريت عن أثر الأبعاد النفسية في تفسير الظواهر الاجتماعية، فالتعصب يرتبط بالنزعة المحافظة بدرجة كبيرة وهكذا في كل القضايا.

٢- الاختلافات العرقية واللغوية:

تمثل الاختلافات العرقية واللغوية في المجتمعات التي تتألف من جماعات متنوعة أزمة مزدوجة، تشكل تهديداً لكيانها الوطني، ولأنها تمثل دوراً في جانب المطالب المختلفة مثل دولة الهند التي تتألف من ٣٠٠ قبيلة كل منها لها تقاليد وعاداتها، والاتحاد السوفيتي سابقاً، فلا يستطيع أي نظام سياسي من التحكم فيها.

٣- الانقسامات الدينية:

يمارس الدين تأثيراً مباشراً في تحديد الخصائص السياسية بشكل عام والسلوك السياسي على وجه الخصوص، يزداد هذا التأثير في المجتمع كلما كان للدين أهمية كبيرة فيها، فتتأصل العلاقة بين الدين والدولة، بشكل خاص في البلدان النامية، ومنها الدول العربية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتأثر السلوك السياسي بالحركة الدينية ويظهر بشكل خاص في أوقات الانتخابات. فيصوت ذوو الميول البروتستانتية للحزب الجمهوري ويدعمونه، بينما يقف الكاثوليك إلى جانب الحزب الديمقراطي.

٤- التمييز العرقي او العنصري:

لايوجد اساس علمي يربط السلوك السياسي بالعرق حسب الدراسات الانثروبولوجية، فالتباين والاختلاف يظهر بسبب البيئة الاجتماعية والتاريخية، وليست من طبيعة الإنسان، انما تفرضها الظروف التي يعيشها فسلوك الزوج في الولايات المتحدة الامريكية مغاير لسلوك البيض، إذ يصوت الاغلبية منهم للحزب الديمقراطي، الذي يتبنى قضاياهم ويرفع شعار المساواة.

٥- الانقسامات الطبقية والاوزاع الإقتصادية:

تعد الاوزاع الطبقية من اهم عوامل ومحددات السلوك السياسي للأفراد، إذ توضح مؤشرات عن الفئات الأكثر نشاطاً في السياسة او لا ودرجة المشاركة السياسية ان كانت شكلية ام فعلية. ويظهر تاثير الطبقات على السلوك السياسي عندما يتوازن شعور الالتزام مع الشعور الطبقي، فالطبقات العليا تتميز عادةً بالسلوك المحافظ وتأييدها للحزب اليمينية، عكس الطبقات الدنيا التي تؤيد الاحزاب اليسارية.

وتتبع اهمية الاوزاع السياسية على السلوك السياسي من انها تحدد الاوزاع الطبقية للأفراد، فلا استقرار الإقتصادي يسهم في الاستقرار السياسي.

٦- التوزيع السكاني:

يسهم التوزيع السكاني في التأثير على السلوك للأفراد، فتتحدد بحسب المناطق، الاعمار، حسب الجنس.

✓ المناطق: تختلف درجة المشاركة في الحياة السياسية في الريف والبادية عن المناطق الحضرية، بسبب الفروق الحضرية من مستوى ثقافي وإقتصادي، ووسائل الاتصال وطبيعة التكوين العائلي، وعلى وجه الخصوص في السياسات العامة التي تمثل تحدي لتقاليدها.

✓ العمر: في المعتاد يكون سلوك الشباب متميزاً بالسطحية والرفض، وقد تصل إلى الثورة على الأوضاع،

وبشكل خاص في البلدان النامية، أما الفئة الثانية التي تتراوح بين ٢٠-٦٠، تتميز بالنضوج والواقعية

وقدرتها على التمييز بين ماهو سياسي وغير سياسي، كلما زاد عددها كان المجتمع اكثر استقراراً.

أما الفئة الثالثة التي تزيد عن ٦٠، فكلما زادت الرفاهية في المجتمع زادت هذه الفئة بالنسبة لعدد افراد

المجتمع، والتي تتميز بالهدوء والمحافظة التي تصل إلى عدم الاكتراث بالسياسة.

✓ الجنس: يميل الرجال اكثر إلى ممارسة العمل السياسي من النساء، ويتميز سلوك المرأة بانه اكثر محافظة

من سلوك الرجل.

وعليه فان درجة تاثير كل عامل من العوامل اعلاه هي نسبية، اي انها تختلف حسب الزمان والمكان

والقضايا، كما ان اي منها لايعمل بمفرده، لان العملية السياسية هي عملية تفاعلية مستمرة لكل العوامل

السابقة.

العملية السياسية (مفهومها وعناصرها)

يقصد بالعملية السياسية التفاعل بين العناصر كافة او المتغيرات الاساسية والهامشية الموجودة في بيئة النظام السياسي الداخلية والخارجية، بهدف وضع السياسات العامة للمجتمع، او بهدف التأثير في هذه السياسات سلباً او ايجاباً، والعملية السياسية تتألف من:

١- البيئة الكلية للنظام السياسي:

وتشمل العناصر كافة والنظم الفرعية للبيئة الداخلية والخارجية لهذا النظام كالبنية الإجتماعية، والسياسية، والسكانية، والطبيعية، وتسمى المدخلات تتخذ الصور الآتية:

أ- الحاجات: وتشمل مجموعة التفاصيل، والاهتمامات، والرغبات، والتوقعات، فضلاً عن الآراء الفردية والإجتماعية، يمكن للنظام السياسي ان يتعرف عن طريقها على اتجاهات السلوك السياسي.

ب- المطالب: تتضمن الحاجات التي يقدمها الافراد على شكل مطالب اساسية للسلطة السياسية بهدف تحقيقها، وتعد اهم مدخلات في العملية السياسية.

ج- الدعم والتأييد: وهي تعبر عن حجم المشاركة الايجابية التي يقدمها الافراد والجماعات للسلطة السياسية، وتكون نوعين: مادية ومعنوية، وتهتم السلطة ال

ح- اللامبالاة: تتواجد هذه الظاهرة في المجتمعات المتطورة والمتخلفة على حد سواء، واللامبالاة

لا تعني عدم المشاركة السياسية، انما هي تعبير عن سلوك سياسي بالرضا الشعبي، او قد يعبر عن

الاحتجاج السلبي اتجاه سياسة معينة، اووضع معين، وبشكل خاص عندما يصل الافراد إلى درجة

من الاحباط او عدم القدرة على التفاعل مع السلطة، وعدم الثقة بها، الامر الذي يوجب على

السلطة ان تاخذ اللامبالاة بعين الاعتبار

٢- النظام السياسي يتألف من العناصر الآتية:

أ- المجتمع: والمجتمع السياسي (المهم منه)، انه يضم الافراد الذين يمارسون دوراً كبيراً في تقديم المطالب او الدعم والتأييد، غير ان هناك رأي يقول: ان كل قطاعات المجتمع يعد مجتمعاً سياسياً، لانه يتأثر بالعملية السياسية.

وللمجتمع اهمية مزدوجة:

اولهما: ان المجتمع هو السبب والنتيجة في العملية السياسية، فلولاها لما برزت الظاهرة السياسية في الاصل.

ثانيهما: المجتمع يقدم ويمد العملية السياسية باهم عناصر مدخلاتها ويتلقى مخرجاتها.

ب- السلطة: تتجسد في المجموعة التي تحكم النظام السياسي، ولها الحق وكامل الصلاحية في صنع

السياسة العامة. ويجب ان تتصف السلطة بسمتين رئيسيتين هما:

➤ القانونية: اي ان تكون محترمة للقواعد القانونية المحددة.

➤ الشرعية: اي ان تحظى السلطة على قدر كافٍ من القبول والرضا من المجتمع، لكي تكون

قادرة على ادارة العملية السياسية بشكل جيد.

➤ القوى والفاعليات السياسية: تتضمن الاحزاب السياسية، والقوى الضاغطة، والرأي العام

وغيرها من القوى. وتكمن اهمية هذه القوى في انها تقوم بنقل مطالب افراد المجتمع إلى

السلطة السياسية، كما ان تقوم بخدمة السلطة الحاكمة عبر اطلاعها على حاجات الناس

بشكل دائم، بكشف الخلل في ممارساتها عبر معارضتها للسلطة، وقدرتها على محاسبتها

عبر البرلمان بسحب الثقة منها في احيان كثيرة.

➤ التشريعات القانونية: تمثل الاطار الذي يحدد العلاقات بين النظام السياسي وآلية تشكيله وطرق عمله.

٣- مخرجات العملية السياسية:

تشمل مجموعة من القرارات، والسياسات، والخطط-الاستراتيجيات، والقوانين العامة، التي تصنعها السلطة السياسية على ضوء المدخلات المستجدة، وعادةً لا تعبر المخرجات عن المدخلات كافة. بسبب ضعف امكانيات النظام وقدرته على تحقيقها دفعة واحدة، فيعتمد النظام السياسي على وضعها بشكل تسلسلي، ويبدأ بتنفيذ المخرجات، ولاسيما الاكثر اهمية منها.

وتسمى عملية البدء بالتنفيذ بالفعل السياسي، فما هو المقصود بها؟ وهو ماسيتم توضيحه.

٤- **الفعل السياسي:** احد عناصر العملية السياسية، ويشكل ايضاً احد مظاهر السلوك السياسي الاساسية، وهو الاهم بينها، لان عملية اصدار المخرجات إذا لم تحول في الواقع إلى فعل سياسي فلا فائدة منها.

يعتمد التنفيذ الفعلي على:

أ- مدى استعداد النظام السياسي لعملية التنفيذ، لانه قد يصدرها، ولاينفذها او ينفذ جزءاً منها.

ب- مدى قدرة النظام السياسي على تحديد الموارد اللازمة للتنفيذ.

ج- مدى قدرة النظام السياسي على توفير هذه الموارد.

ح- مدى قدرة النظام السياسي على توزيع الموارد حسب الاولويات.

٥- التغذية العكسية والمتابعة والتقييم:

تتأتى اهمية هذه المرحلة، لأجل ترشيد العملية السياسية وضمان فعاليتها، ويبدأ مع اصدار المخرجات، ويتابعها بشكل مستمر، ويعديلها عند الضرورة حسب استجابة المجتمع للمخرجات، كما انها



تمكن السلطة من التعديل، او التغيير، او الحذف، او الاضافة، وتمكنها من معرفة النتائج وتزويد الخبرة لديها، وتخزن المعلومات عن هذه النتائج لتستفيد منها في المستقبل.

فيما يلي مجموعة من التساؤلات التي قد تصلح كمعايير تدلل على مستوى الانجاز او عدم الانجاز المتحقق.

أ- هل يسمح النظام بمشاركة جميع الجماعات، ومدى استجابة السلطة للمطالب العامة؟

ب- هل تترجم السلطة المطالب السياسية، وهل تتحيز إلى قوة دون أخرى؟

ت- هل تحاول السلطة تزويد جماعات على حساب جماعات أخرى؟

ث- هل توضع السياسات العامة بحيث تحقق المشروعية، والاستقرار للنظام؟

٦- التنبؤ:

يعد التنبؤ من المواضيع الرئيسة للسلطات الفعالة، إذ لاكتفي السلطة بانتظار الحدث، ليكون سلوكها بمثابة ردة فعل، او استجابة له، بل تتعدى إلى تكوين ووضع دراسات وتحليلات بالاعتماد على مفاهيم ومناهج تحليلية مختلفة من شأنها تقديم تنبؤات للمستقبل للتحكم فيه، ليتمكن من مواجهة المشاكل التي ستواجهه.

نبذة تاريخية:

تضاربت الآراء والكتابات حول تحديد تاريخ لظهور مفهوم المواطنة فتاريخ ظهوره يرتبط بسعي الإنسان من أجل نيل المساواة والحقوق، فكانت بدايات المفهوم ما توصلت إليه دولة المدينة عند الإغريق في العصور القديمة (نموذج الممارسة الديمقراطية الأثينية)، وما شاب هذا النموذج من قصور في التطبيق في جانب إقرار حقهم في المشاركة السياسية الفعالة.

هذا لا يمنع أن الأثر اليوناني قد ساهم في نشأة مفهوم المواطنة فظهور المدينة اليونانية polis صاحبه بزوغ فكرة المواطن وفي المدينة تولدت في أذهان اليونانيين فكرة أن السياسة مجال قائم بذاته في الحياة الجماعية. غير أن الديمقراطية اليونانية تستثني العبيد والنساء والأجانب والأطفال أي أغلبية المجتمع من مفهوم المواطنة، كما أسند مفهوم المواطنة إلى قيم وحددت له غايات، فقد كانت أثينا القديمة تسنده إلى الآلهة والأساطير، وروما القديمة إلى روح القانون وجوهره.

إذا كانت اليونان قد نقلت إلينا فكرة المجتمع السياسي المجرد والخيالي الذي تشكله جماعة المواطنين الأحرار والمتساوين، فإن روما قد تجاوزت هذه المرحلة بتعريفها للمواطنين لا بإعتبارهم أعضاء في المدينة، وإنما بعدهم أفراداً حائزين لحقوق ومؤدين لالتزامات، إذ تميزت المواطنة الرومانية بالواجبات والحقوق، فالواجبات الأساسية تتمثل في: الخدمة العسكرية وتسديد ضرائب معينة، بينما شملت الحقوق: حق التصويت لأعضاء الجمعيات والمرشحين للمناصب السياسية والمشاركة في الجمعيات، وتولي المناصب الرسمية.

اما العصور المسيحية والتي صبغت مفهوم الديمقراطية بطابع ديني حمل معه فكرة (المواطنة العالمية) في كتابات توماس الأكويني والقديس أوغسطين، مع إقامة سلم هرمي للمواطنة، يفرق بين السكان الأصليين والمقاطعات التابعة لها، والتي كان لها تصنيف خاص بمفهوم المواطنة المرتبط بحق الانتخاب الذي يستثني الولايات التابعة.

لكن مبدأ المواطنة تراجع في الفكر السياسي بشكل عام فيما بعد طوال ما أصرّح على تسميته في أوروبا العصور الوسطى التي امتدت من ٤٧٦م إلى ١٤٥٣، أعيد اكتشافه من جديد لاحقاً نتيجة لبروز بواذر عصر النهضة والتنوير وحركة الإصلاح الديني، وما تلاها من حدثين مهمين هما الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية، والمبادئ التي جاءت بها الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات وحكم القانون. مما سبق يتضح أن مبدأ المواطنة كما أستقر في الفكر السياسي المعاصر، هو مفهوم تاريخي شامل ومعتد له أبعاد عدة ومتنوعة منها ماهو مادي - قانوني ، ومنها ماهو ثقافي - سلوكي، ومنها أيضاً ما هو وسيلة أو غاية يمكن بلوغها تدريجياً.

تعريف المواطنة: Citizenship

التعريف القديم للمواطن: هو ساكن المدينة أو الشخص الذي له كل الحقوق كساكن في دولة ما. أما المواطنة فهي الاسم الذي يدل على حالة (state) وجود المواطن. ويتجاوز مفهوم المواطن (Citizen) المعنى المعجمي ليدل على الفرد الذي يتمتع بالحقوق السياسية، ويتحمل أيضاً واجبات المشاركة.

اما دائرة المعارف البريطانية فتشير إلى المواطنة: بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة.

وتشير موسوعة كولير Collier الأمريكية إلى أن المواطنة Citizenship أكثر كمالاً من العضوية في المشاركة السياسية، فالمواطن يدين بالولاء التام للدولة (دولته)، وهو يتمتع بكامل الحقوق المدنية والسياسية، فحقوقه وواجباته تكون عادةً أكثر شمولية من الأشخاص الآخرين ضمن سيادة دولته.

مستويات المواطنة:

١- المحلية: وهي الانتماء إلى بلد ما.

٢- العالمية: المتمثلة بمفهوم المواطنة العالمية.

مقومات المواطنة:

١- **الولاء والانتماء**: ويعني الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه لا يخضع فيها، إلا لسيادة

القانون، وعلاقتهم بمؤسسات الدولة والولاء للوطن وإن المصالح العليا للوطن فوق كل اعتبار.

٢- **العدالة والمساواة**: هي حالة تماثل بين الأفراد في المجتمع أمام القانون، بصرف النظر عن

الطبقة الاجتماعية أو الجنس أو المولد... كما تعني التساوي بين المواطنين جميعاً بما تقدمه

الدولة من خدمات، وأن أختلف الناس في قدراتهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

٣- **الحقوق والواجبات**: تعد من المكونات الأساسية لتعزيز المواطنة لدى جميع المواطنين في

حال طبقت عليهم من دون تمييز، وتتضمن حقوق المواطنة: الحقوق الخاصة وتوفير التعليم،

وتقديم الرعاية الصحية، والحرية الشخصية في التملك والعمل والأعتقاد والتعبير عن الرأي،

في مقابل واجبات المواطن مثل: الحفاظ على الممتلكات العامة، احترام القانون.

اما مفهوم المشاركة السياسية

فهو مفهوم سياسي نشأ في اوروبا مع بدأ عصر النهضة بعد تطور العلم وانتشار الثقافة وطرح مفاهيم حديثة حول السلطة والدعوة إلى التحرر الفكري، إذ كانت اوروبا تعيش في عصور الظلام والاستبداد والاضطهاد السياسي والفكري الذي كانت تمارسه الكنيسة والإقطاع والنبلاء والملوك والأباطرة، وكانت المجتمعات فيها تخضع لإرادة الحاكم المستبد وإرادته هي القانون في المجتمع، وبهذا ارتبط مفهوم المشاركة السياسية ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية وعد التعبير العملي لها ولجوهرها، فلا يمكن تصور وجود مشاركة سياسية فاعلة ومؤثرة في القرار السياسي، من دون أن تكون هناك ديمقراطية راسخة و متجذرة.

ولهذا فالمشاركة السياسية أداة ضرورية لغرض التمييز بين الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية، كما أن المشاركة السياسية في أي مجتمع من المجتمعات ترتبط ارتباطاً وثيقاً، بمدى ما تتوفر عليه من ثقافة سياسية تتبلور نتيجة التنشئة الاجتماعية والسياسية.

تعريف المشاركة السياسية

هي العملية التي يشارك الفرد بوساطتها في الحياة السياسية لمجتمعه بشكل واعي و ارادي بهدف التأثير في العمل السياسي العام، بما يحقق المصلحة العامة والتي تتفق مع ارائه وانتماءاته عبر مجموعة من الفعاليات اهمها: الاشتراك في الاحزاب السياسية، والتصويت، والترشح.

اما صموئيل هنتغتون فيعرفها بانها: نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية اختيار الحكام والقرارات التي يتخذونها.

المشاركة السياسية وتمكين المواطنة:

اصبحت المشاركة السياسية ضرورة من ضرورات المواطنة، كما أنها ضرورية لتمكينها الأفراد من اختيار الحكام ومراقبتهم وعزلهم إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك، فضلاً عن أنها تضيف الشرعية على الحكم، وهي ذات أهمية كبيرة سواء أكانت على صعيد الفرد أم المجتمع أم السلطة، فعلى صعيد الفرد لأنها العملية التي يؤدي بوساطتها الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة في المشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة لذلك المجتمع وإيجاد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف، وهذا يعني أن المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة السياسية التي يشارك فيها الأفراد من أجل اختيار حكامهم سواء أكانت بصورة مباشرة أم غير مباشرة، كما أن المشاركة السياسية هي حق الشعب في المساهمة في صياغة السياسات العامة للبلاد وتحديد موقفه بخصوص القضايا التي تهمه والتي تعد أساسية في تحديد مصيره ومستقبله، كما أنها تجنب النظام السياسي من وجود معارضة سرية تهدده.

كما ان مسألة اتخاذ قرارات محددة تكون في ايدي مجموعة قليلة كما هو متعارف عليه، لايستطيع المواطن فيها صنع السياسة، غير ان النظم السياسية الديمقراطية تفسح المجال في ممارسة الدور الرقابي على عمل النخب ومحاسبتها، الامر الذي يميز بينها وبين النظم الاستبدادية، فالمشاركة السياسية للمواطنين المدفوعة بتحقيق الخير العام تمثل صفة المواطنة، فتتأى اهمية المشاركة السياسية بهدف عدم ترك السلطة بيد فئة قليلة، لهذا اشترط الفلاسفة المشاركة السياسية كأساس للمواطنة.